

Distr.
LIMITED

A/CONF.171/PC/L.11
18 April 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة



اللجنة التحضيرية للمؤتمر الدولي

للسكان والتنمية

الدورة الثالثة

٢٢-٤ نيسان/أبريل ١٩٩٤

البند ٦ من جدول الأعمال

مشروع الوثيقة الختامية للمؤتمر

التعاون الدولي

(الفصل الرابع عشر من مشروع برنامج عمل المؤتمر)

نص مقدم من نائب الرئيس (السيد ليونيل هيرست
(أنتيغوا وبربودا) (الفريق العامل الأول)، بناء على
المفاوضات التي أجريت بشأن الوثيقة

(A/CONF.171/PC/5)

الفصل الرابع عشر

التعاون الدولي

ألف - مسؤوليات الشركاء في التنمية

أساس العمل

١٤-١ ثبتت على مدار العقود المنصرمين ضرورة التعاون الدولي لتنفيذ برامج السكان والتنمية. وقد ازداد بصفة مطردة عدد المانحين الماليين وأصبحت صورة مجتمع المانحين تتسم بشكل متزايد بالوجود المتنامي للمنظمات غير الحكومية ومنظمات القطاع الخاص. وأدت التجارب العديدة للتعاون الناجح بين البلدان النامية إلى القضاء على التصور المقولب للجهات المانحة على أنها على سبيل الحصر من البلدان المتقدمة النمو. وازداد انتشار الشراكة بين المانحين بمجموعة متنوعة من الأشكال، بحيث لم يعد من الغريب رؤية الحكومات والمنظمات المتعددة الأطراف تعمل في مشاركة وثيقة مع المنظمات الوطنية والمنظمات الدولية غير الحكومية ومع أجزاء من القطاع الخاص. وهذا التطور للتعاون الدولي في مجال أنشطة السكان والتنمية يعكس ما حدث من تغيرات ملموسة خلال العقود الماضية، خصوصا مع تعاظم الوعي بجسامة الاحتياجات غير الملباة ومدى تنوعها وإلحاحها. والبلدان التي لم تكن تولي سابقا سوى أهمية ضئيلة للمسائل السكانية تعتبرها حاليا في صميم التحدي الإنمائي الذي يجابهها. فالهجرة الدولية ومتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، على سبيل المثال، اللتان لم تكونا تمثلان سوى شاغل ضئيل لدى عدد قليل من البلدان، أصبحتا حاليا من المسائل ذات الأولوية العالية في عديد من البلدان.

١٤-٢ وقد أبرزت عملية النضج التي مر بها التعاون الدولي في ميدان السكان والتنمية عددا من الصعوبات وأوجه القصور التي يلزم معالجتها. ومن ذلك مثلا أن التنامي في عدد وتشكيل شركاء التنمية يخضع كلا من الجهات المتلقية والجهات المانحة لضغوط متزايدة في مجال الاختيار بين عديد من الأولويات الإنمائية المتنافسة، وهي مهمة يمكن أن يكون تنفيذها صعبا للغاية على الحكومات المتلقية بصفة خاصة. وقد تبين أن الافتقار إلى الموارد المالية الكافية وإلى آليات التنسيق الفعالة يؤدي إلى ازدواجية في الجهود لا داعي لها وإلى عدم التوافق بين البرامج. والتحويلات المفاجئة في السياسات الإنمائية للمانحين يمكن أن تسبب اضطرابات في الأنشطة البرنامجية في جميع أنحاء العالم. وإعادة تحديد الأولويات الوطنية والتقييد بها يستلزمان توضيحا جديدا للمسؤوليات المتبادلة فيما بين شركاء التنمية ويتطلبان التزاما بهذه المسؤوليات.

الأهداف

٣-١٤ تتمثل الأهداف فيما يلي:

(أ) كفالة أن تكون جهود التعاون الدولي المبذولة في مجال السكان والتنمية متسقة مع الأولويات الوطنية في مجال السكان والتنمية، التي تركز على تحقيق رفاه المستفيدين المستهدفين، وأن تكون معززة لبناء القدرات والاعتماد على الذات على الصعيد الوطني؛

[أ مكررا] كفالة أن تعتمد البلدان المتقدمة النمو سياسات اقتصادية كلية مواتية لتعزيز النمو والتنمية الاقتصاديين المطردين في البلدان النامية:]

(ب) توضيح المسؤوليات المتبادلة لشركاء التنمية وتحسين تنسيق ما يبذلونه من جهود؛

(ج) صياغة برامج طويلة الأجل مشتركة فيما بين البلدان المتلقية وبينها وبين البلدان المانحة؛

(د) تحسين وتعزيز الحوار والتنسيق على صعيد السياسات المتعلقة ببرامج وأنشطة السكان والتنمية على الصعيد الدولي، بما في ذلك الوكالات الثنائية والمتعددة الأطراف؛

(هـ) كفالة تقييد جميع برامج السكان والتنمية بمعايير حقوق الإنسان المعترف بها لدى المجتمع الدولي وفي برنامج العمل هذا وكفالة تقييدها بالظروف الخاصة بكل بلد.

الإجراءات

٤-١٤ على الصعيد البرنامجي، ينبغي أن يكون بناء القدرات الوطنية المتعلقة بالسكان والتنمية ونقل التكنولوجيا والدراية التقنية الملازمة إلى البلدان النامية أهدافا أساسية وأنشطة رئيسية للتعاون الدولي مع البلدان النامية، بما في ذلك البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. ومن العناصر المهمة في هذا الصدد إيجاد سبل ميسرة لتلبية الاحتياجات الكبيرة من السلع، [بما في ذلك الإعلام والتثقيف] اللازمة لبرامج تنظيم الأسرة، عن طريق الإنتاج المحلي لوسائل منع الحمل بأسلوب يكفل جودتها وتيسرها ماليا، وهو ما يستوجب تشجيع التعاون التكنولوجي والمشاريع المشتركة وغير ذلك من أشكال المساعدة التقنية.

٥-١٤ ينبغي أن يُشجع المجتمع الدولي بيئة اقتصادية داعمة عن طريق اعتماد سياسات اقتصادية كلية مواتية لتعزيز النمو والتنمية الاقتصاديين المطردين.

٦-١٤ ينبغي للحكومات أن تكفل إحاطة خططها الإنمائية الوطنية بالفرص المتوقعة للتمويل والتعاون الدوليين في برامجها المتعلقة بالسكان والتنمية، بما في ذلك القروض المقدمة من المؤسسات المالية الدولية، وبخاصة فيما يتعلق ببناء القدرات الوطنية. [، والتعاون التكنولوجي ونقل التكنولوجيا الملائمة. [التي ينبغي توفيرها بشروط مواتية، بما في ذلك توفيرها بشروط تساهلية وتفضيلية، وفقا لما يتفق عليه بين الأطراف، مع مراعاة الحاجة إلى حماية حقوق الملكية الفكرية، فضلا عن الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية.]]

٧-١٤ ينبغي أن تعزز الحكومات آلياتها الوطنية لتنسيق التعاون الدولي في مجال السكان والتنمية وأن تقوم، بالتشاور مع المانحين، بإيضاح المسؤوليات المنوطة بشركاء التعاون بمختلف أنواعهم، بما في ذلك المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات الدولية غير الحكومية، بناء على دراسة دقيقة لما تتمتع به من مزايا نسبية في سياق الأولويات الإنمائية الوطنية ولقدرتها على التفاعل مع شركاء التنمية الوطنية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يساعد الحكومات المتلقية على الاضطلاع بجهود التنسيق هذه.

باء - نحو التزام جديد بالتمويل في مجال السكان والتنمية

أساس العمل

٨-١٤ هناك توافق قوي في الآراء بشأن الحاجة إلى تعبئة موارد مالية إضافية كبيرة من المجتمع الدولي ومن داخل البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية من أجل برامج السكان الوطنية دعما للتنمية المستدامة. وقد تضمن إعلان أمستردام لتحقيق حياة أفضل للأجيال المقبلة، الذي اعتمدته المحفل الدولي المعني بالسكان في القرن الحادي والعشرين المعقود في أمستردام في عام ١٩٨٩، دعوة الحكومات إلى مضاعفة مجموع الإنفاق العالمي في مجال البرامج السكانية [ودعوة المانحين إلى زيادة مساهمتهم من ١,٣٤ في المائة من المساعدة الإنمائية الرسمية إلى ٤ في المائة]، من أجل تلبية احتياجات الملايين من البشر في البلدان النامية في ميادين تنظيم الأسرة وغيره من الأنشطة السكانية بحلول عام ٢٠٠٠. بيد أن الموارد الدولية المخصصة للأنشطة السكانية تتعرض منذ ذلك الحين لضغوط شديدة، بسبب استمرار الركود الاقتصادي في البلدان المانحة التقليدية. كذلك فإن البلدان النامية تواجه صعوبات متزايدة في تخصيص الأموال الكافية لبرامجها السكانية والبرامج المتصلة بها. وهناك حاجة ماسة إلى توفير موارد إضافية، للتمكن على نحو أفضل من تحديد وتلبية الاحتياجات غير المستوفاة في مجال المسائل المتصلة بالسكان والتنمية، بما في ذلك الرعاية المتصلة بالصحة الجنسية والتناسلية والمعلومات والخدمات المتعلقة بتنظيم الأسرة، فضلا عن الاستجابة للزيادات المقبلة في الطلب، لمواكبة الطلبات المتنامية التي يلزم تلبيتها، ولتحسين نطاق البرامج ونوعيتها.

٩-١٤ ومن أجل المساعدة على تنفيذ البرامج السكانية وبرامج الرعاية المتعلقة بالصحة الجنسية والتناسلية، بما في ذلك برامج تنظيم الأسرة، قدمت مساعدات مالية وتقنية من الوكالات الثنائية والمتعددة الأطراف إلى الوكالات الوطنية ودون الوطنية المعنية. ولما كان النجاح قد بدأ يحالف بعض هذه الوكالات، أصبح من المستصوب أن تستفيد البلدان كل منها من خبرات الآخر، عن طريق عدد من الطرائق المختلفة (منها مثلا برامج التدريب الطويلة الأجل والقصيرة الأجل، وجولات الملاحظة الدراسية، والخدمات الاستشارية).

الأهداف

١٠-١٤ تتمثل الأهداف فيما يلي:

(أ) زيادة توافر المساعدات المالية الدولية بدرجة كبيرة في ميدان السكان والتنمية لتمكين البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية من تحقيق أهداف برنامج العمل هذا في سياق سعيها إلى تحقيق الاعتماد على الذات وبناء القدرات؛

(ب) زيادة الالتزام بالمساعدات المالية الدولية في ميدان السكان والتنمية وزيادة استقرارها عن طريق تنويع مصادر المساهمات، مع كفالة عدم تخفيض الموارد المتاحة للمجالات الإنمائية الأخرى. وينبغي إتاحة موارد إضافية لتقديم المساعدة القصيرة الأجل للبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية؛

(ج) زيادة المساعدات المالية الدولية المخصصة للتعاون المباشر بين الجنوب والجنوب ولتيسير إجراءات تمويل التعاون المباشر بين الجنوب والجنوب.

الإجراءات

١١-١٤ ينبغي للمجتمع الدولي أن يسعى جاهدا إلى الوفاء بالهدف المتفق عليه وهو تخصيص ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية عموما وأن يحاول جاهدا زيادة حصة التمويل المخصص لبرامج السكان والتنمية بما يتناسب مع حجم ونطاق الأنشطة اللازمة لتحقيق أهداف ومقاصد برنامج العمل هذا. ومن ثم فإن أحد التحديات العاجلة بصورة حاسمة التي تواجه مجتمع المانحين الدولي هو ترجمة التزامه بمقاصد برنامج العمل وأهدافه الكمية إلى مساهمات مالية مناسبة للبرامج السكانية في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وبالنظر إلى حجم الاحتياجات من الموارد المالية للبرامج الوطنية للسكان والتنمية [المحددة في الفصل الثالث عشر]، وبافتراض أن البلدان المتلقية ستستطيع تحقيق زيادات كافية في الموارد المولدة محليا، فإن الحاجة إلى تدفقات الموارد التكميلية من البلدان المانحة ستبلغ (بدولارات الولايات المتحدة في عام ١٩٩٣): [٥,٧ بلايين دولار في عام ٢٠٠٠؛ و ٦,١ بلايين

دولار في عام ٢٠٠٥؛ و ٦,٨ بلايين دولار في عام ٢٠١٠؛ و ٧,٢ بلايين دولار في عام ٢٠١٥. كما أن الوكالات المانحة والحكومات المتلقية المعنية مدعوة كذلك إلى تخصيص ٢٠ في المائة على الأقل من أموال المساعدة الإنمائية الرسمية للقطاعات الاجتماعية، بما في ذلك الاحتياجات المذكورة أعلاه، مع قدر مماثل من الإنفاق المحلي.

١٢-١٤ وينبغي للبلدان المتلقية أن تكفل استخدام المساعدات الدولية على نحو فعال لتحقيق الأهداف الوطنية المتعلقة بالسكان والتنمية كي يساعد ذلك المانحين على تأمين مزيد من الموارد للبرامج.

١٣-١٤ ويدعى صندوق الأمم المتحدة للسكان وغيره من منظمات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف والمصارف الإقليمية والمصادر المالية الثنائية إلى التشاور بغية تنسيق سياساتها التمويلية وأجرائها التخطيطية لتحسين تأثير مساهماتها المقدمة لتنفيذ البرامج السكانية للبلدان النامية وزيادة درجة تكاملها وفعاليتها من حيث التكلفة.

١٤-١٤ وينبغي أن تشمل معايير توزيع الموارد المالية المخصصة للأنشطة السكانية في البلدان النامية ما يلي:

ترابط البرامج والخطط والاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بالسكان؛

الإقرار بأولوية أقل البلدان نمواً؛

الحاجة إلى تكميل الجهود المالية الوطنية المتعلقة بالسكان؛

الحاجة إلى تفادي عرقلة أو عكس التقدم المحرز حتى الآن؛

مشاكل القطاعات والمجالات الاجتماعية الهامة غير المنعكسة في مؤشرات المتوسطات الوطنية.

١٥-١٤ ولدى تدبير التوازن الملائم بين مصادر التمويل، ينبغي إيلاء مزيد من الاهتمام للتعاون بين الجنوب والجنوب وكذلك للسبل الجديدة لتعبئة مساهمات القطاع الخاص، وبخاصة بالمشاركة مع المنظمات غير الحكومية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يحث الوكالات المانحة على تحسين وتعديل إجراءاتها التمويلية من أجل تيسير دعم ترتيبات التعاون المباشر بين الجنوب والجنوب وإيلائها مزيداً من الأولوية.

١٦-١٤ وتشجع المؤسسات المالية الدولية على زيادة ماتقدمه من مساعدات مالية، وبخاصة في مجالي الصحة الجنسية والتناسلية وتنظيم الأسرة.

— — — — —